

20051210-00140

السفير

2005/12/10

local

عون في بركي قبل توجهه إلى الفاتيكان: <<مسلسل المقابر الجماعية قد يُسقط قانون العفو>>



صفيير و عون

اعتبر النائب العماد ميشال عون أن <<مسلسل المقابر الجماعية اذا ما استمرّ خطير ومن شأنه ان يؤدي الى اسقاط قانون العفو العائد الى العام ١٩٩١، واعتقد أن أطرافاً لبنانية تُصاب به>>.

كلام عون جاء بعد زيارته مساء أمس البطريرك الماروني نصر الله صفيير في بركي، وقد عقدا معاً خلوة على مدى أربعين دقيقة اكد عون بعدها ان <<التوافق كان تاماً>>. وأشار الى ان هذه الزيارة تأتي عشية زيارته الى الفاتيكان <<ذات الطابع الدبلوماسية>> و <<بعد الجولة التي قمت بها الى الولايات المتحدة>>. وعما إذا بحث مع صفيير زيارة النائب وليد جنبلاط لبركي قال <<هذا ليس موضوع بحث، إنما هو موضوع خاص بين غبطة البطريرك وزائره>>.

وعما إذا كان هناك مساعٍ لقاء بينه وبين وليد جنبلاط قال عون: <<أكيد مشروع الزيارة هذا وارد وقد تحدثت عنه وليد بك ونحن نرحّب بالجميع>>.

اضاف <<نحن نريد الحوار الجدي كي يتركز الحكم ويقوى، وحتى نحو كمعارضة نحجم عن المعارضة؛ لأن الحكم لا يزال ضعيفاً، ولكننا نريد من هذا الحكم ان يتخذ اجراءات كي لا يضعف اكثر من ذلك.

نحن لا نريد ان ينكسر الحكم نريده ان يكون قويا لنستطيع معا التحوار من موقع تحسين الاوضاع وليس تدهورها. لذلك ان الموجودين في الحكم مدعوون للخروج من الطريق المسدود الموجودين فيه حالياً>>.

وعما اذا كان يؤيد انشاء محكمة دولية قال <<نعم أنا أيدت انشاء محكمة دولية اي مع تأمين حضور لبناني

فيها يؤمن لها الشفافية مقابل حضور دولي يؤمن لها الحماية>>.

وحول توقعاته عن تقرير ميليس، قال <<لا اعتقد أن قاضياً كميليس يغطي <شغلة بشغلة>> ففي النهاية لن يكون هناك تصعيد كلامي وتقارير قضائية غير مستندة الى ادلة، فهذا يكون في النتيجة ضد مصلحة القاضي، ولذلك علينا الا نسترسل كثيراً في الاستنتاجات قبل صدور التقرير>>.

وعن تأييده إنشاء محكمة دولية للمقابر الجماعية التي تكتشف قال <<في البداية يجب النظر في المعطيات التي يؤمنها القضاة اللبنانيون، وإذا تبين ان هناك مسؤوليات خارجية فعندها يصبح من الضروري إشراك دولي في الموضوع. ولكن مسلسل المقابر الجماعية اذا ما استمر هو خطير ومن شأنه ان يؤدي الى اسقاط قانون العفو العائد الى العام 1991، واعتقد ان اطرافاً لبنانية تصاب فيه>>.

سئل ماذا تقول للذين يطالبون الرئيس لحدود بالاستقالة لا سيما بعدما ورد في الصحف اليوم كلام عن تورط مقربين للرئيس في جريمة الاغتيال.

فقال: <<الأخبار الصحفية ليست القضاء، ونقولها للمرة الألف، ولا يمكن محاكمة احد بمجرد ان تعنون عليه صحيفة ما. وجميعنا يعلم في المشاكل مع الإعلام بسبب الترويج لخبار كاذبة او استنتاجات التي تستبق التقرير القضائي. واليوم قرأنا عن آلات تشويش وغيرها وهذا يمس بصدقية التحقيق الدولي>>.

ودعا عون الاعلاميين الى <<عدم الدخول في مضمون التحقيق لأنه سري والمحاكمة علنية. فلنحترم هذا المبدأ إذا اردنا الحقيقة. والناس لن تحترم التحقيق اذا كان القضاة هم يسربون الاخبار، كفانا تسييساً للتحقيق لمصلحة سياسية والافادة السياسية منه. عندما يصدر التحقيق كل انسان يُحاكم بحسب ما ورد بحقه في القرار الظني>>.

وعن احتمال لقائه بالرئيس بري قال <<هناك شخصيات من قبلنا قابلت اليوم الرئيس بري>>.

نحن نحضر لحوار وطني. والرئيس بري لديه كل التفهم للموضوعات التي نببحثها معه ونحن نحاول التوصل الى تفاهم وطني كبير حول القضايا الاساسية.

وعن اللقاء المرتقب مع السيد حسن نصر الله قال <<لا تدعو الطبخة تشوشط على مهلكم علينا>>.

وكرر وصفه الوضع بالرمادي.

رافق عون في الزيارة كل من جبران باسيل وانطوان نصرالله.

وكان عون التقى ابراهيم شمس الدين الذي قال <<إن اللقاء مع العماد عون يندرج ضمن لقاءات عقدتها مع مسؤولين حيث اكدنا على مشروع الدولة على انها تحمي وتحفظ الجميع في اطار وحدة المجتمع اللبناني. وأكدنا مع العماد عون على جدوى حلقات الحوار التي تتم وأيدناها على ان توصل الى ايجابية، فالحوار مطلوب في الداخل حول القضايا اللبنانية الكبرى.

فيما خصّ موضوع المحكمة الدولية فأنا لا أرى اي مانع او استكمال حقيقي في تشكيلها، أفهم ان هناك هواجس لدى بعض الفئات ويمكن التخفيف من حدتها وتقديم التطمينات وهي تحفظ في إطار المصلحة الوطنية العامة.

واجتمع عون إلى النائب السابق صلاح حنين الذي اعتبر انه لا مفر من الحوار المركز بين الأفرقاء في البلد للوصول الى حلول جذرية لكل المشكلات، لا سيما ان الوقت والظروف مؤاتية، وأنه لن يترك اي فرصة من موقعه اليوم وغداً للمساعدة على التفاعل بين اللبنانيين والحوار الفاعل، وانه سوف يتابع جولاته على المسؤولين ويساهم في تقريب وجهات النظر.

واستقبل عون وفد تجمع مزارعي جبيل وكسروان والبترون الذي عرض للمشكلات التي تعترض الزراعة وللوضع المتردي للقطاع وطالب العماد عون بتصحيح السياسة الزراعية في لبنان.